

حقوق الآخر وواجباته في الحضارة العربية الإسلامية  
قراءة تحليلية في وثيقة المدينة

Les droits et devoirs d'autrui dans la civilization  
arabo- islamique

Lecture analytique dans le journal Al-Madina

♦ الدكتورة هيفاء سليمان الإمام

أستاذ مشارك في الجامعة اللبنانية الدولية (LIU) / لبنان

haifaa.imam@liu.edu.lb

تاريخ الاستقبال: 2025/07/29 تاريخ القبول: 2025/09/15 تاريخ النشر: 2025/09/30

الملخص:

يُعد مفهوم "الآخر" والتعامل معه من القضايا المركزية في الدراسات التاريخية والاجتماعية، خاصة في الحضارة العربية الإسلامية التي كانت سباقة في وضع الأسس الواضحة للتعامل مع غير المسلمين والمخالفين في العقيدة. وتعد صحيفة المدينة، أو (وثيقة المدينة) التي وضعها النبي محمد ﷺ بعد الهجرة من مكة الى المدينة، أول وثيقة سياسية واجتماعية مدنية تنظّم العلاقة بين المسلمين وغيرهم ضمن إطار مجتمع مدني متماسك. من هنا فإن هذا البحث يعمل على قراءة استكشافية وتحليل أهم نصوص هذه الوثيقة لفهم رؤية الإسلام لحقوق الآخر وواجباته، ومدى انعكاسها على الحضارة العربية الإسلامية لاحقًا.

---

♦ المؤلف المراسل: دة/ هيفاء سليمان الإمام

الكلمات المفتاحية: صحيفة المدينة؛ حقوق الآخر؛ واجبات الآخر؛ التعددية الدينية؛ الحضارة الإسلامية

**Abstract:** Le concept de « l'autre » et la manière de le traiter constituent une question centrale dans les études historiques et sociales, en particulier dans la civilisation arabo-islamique, qui a été pionnière dans l'établissement de bases claires pour traiter les non-musulmans et ceux ayant des croyances différentes. La Charte de Médine, ou Document de Médine, qui a été rédigée par le Prophète Muhammad (paix et bénédictions sur lui), après sa migration de La Mecque à Médine, est le premier document civil, politique et social qui régit les relations entre les musulmans et les autres dans le cadre d'une société civile cohésive. Cette recherche vise donc à mener une lecture et une analyse exploratoire des textes les plus importants de ce document pour comprendre la vision de l'Islam sur les droits et les devoirs d'autrui, et dans quelle mesure elle s'est ensuite reflétée dans la civilisation arabo-islamique.

**Keywords:** journal Al-Madinah, droits d'autrui, devoirs d'autrui, pluralisme religieux, civilisation islamique.

#### مقدمة:

من المعروف ان الإسلام دين الوسطية والاعتدال والتسامح والسلام، ونبذ العنصرية والطبقية والشاهد على ذلك ما جاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدُوا ۗ وَإِن تَلَوْا أَوْ تُعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾<sup>(1)</sup>. إن ديننا يأمرنا بالعدل مع الجميع بلا استثناء متفقين أم مخالفين أصدقاء أم أعداء. وقال سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾<sup>(2)</sup>، وقال صلى الله عليه وسلم: يا أيُّها النَّاسُ، أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَىٰ أَعْجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَىٰ

<sup>(1)</sup> سورة النساء: الآية 135

<sup>(2)</sup> سورة الإسراء: الآية 70

عَرَبِيٍّ، وَلَا أَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى»<sup>(1)</sup>. و تُعَدُّ صحيفة المدينة التي وضعها النبي محمد (ﷺ) أول دستور مدني في الإسلام، حيث نظمت العلاقة بين المسلمين وغيرهم في المدينة المنورة<sup>(2)</sup>. وسيأتي في هذا البحث إبراز حقوق الآخر الواردة في صحيفة المدينة مع بيان تحديد واجباته كفرد من أفراد المجتمع .  
إشكالية البحث:

تتمثل الإشكالية الأساسية للبحث في التساؤل التالي:

كيف طرحت صحيفة المدينة مفهوم حقوق الآخر وواجباته في الحضارة الإسلامية؟ وكيف أسهمت في تعزيز التعايش السلمي والتعددية الدينية داخل المجتمع الإسلامي؟  
أهمية البحث:

وتكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

- تسليط الضوء على صحيفة المدينة باعتبارها أول دستور مدني في التاريخ الإسلامي.
- إبراز دور الحضارة الإسلامية في احترام حقوق الآخر وإرساء مبادئ المواطنة والتعايش السلمي.
- تقديم تحليل تاريخي وقانوني لمكانة غير المسلمين في الدولة الإسلامية المبكرة وتأثير ذلك على النظم القانونية اللاحقة.
- الإسهام في النقاش المعاصر حول التعددية الدينية وحقوق الإنسان من منظور إسلامي.

---

(1) عبد الله أحمد بن حنبل، مسند أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط1، 1771م، حديث رقم: 18432.

(2) عائشة عبد الله الزهراني، الدكتور/ محمد فتحي شحته إبراهيم دياب، حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية (صحيفة المدينة أنموذجاً)، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

حقوق الآخر وواجباته في الحضارة العربية الإسلامية: قراءة تحليلية في وثيقة المدينة

### أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل حقوق الآخر وواجباته وفقاً لهذه الوثيقة، وإبراز الأبعاد القانونية والاجتماعية التي أرستها الحضارة العربية الإسلامية في التعامل مع غير المسلمين من خلال:

- تحليل مضمون صحيفة المدينة لفهم المبادئ التي وضعها للعلاقة بين المسلمين وغيرهم.

- توضيح حقوق وواجبات الآخر في الحضارة الإسلامية بناءً على مصادر تاريخية وفقهية.

- مقارنة المفاهيم الواردة في صحيفة المدينة مع النظم القانونية الحديثة لبيان مدى تطورها واستمراريتها.

- تقديم رؤية علمية حول مدى تأثير هذه الوثيقة في بناء مجتمع متعدد ومتسامح. منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم استقراء النصوص الدينية والتاريخية ذات الصلة وتحليل مضمون صحيفة المدينة. تساؤلات البحث:

- ما المقصود بوثيقة المدينة؟

- ما هي حقوق الإنسان القانونية والاجتماعية التي تضمنتها وثيقة المدينة؟

- ما هي الواجبات الاجتماعية والقانونية التي تضمنتها وثيقة المدينة؟

1- تعريف الحقوق والواجبات ووثيقة المدينة لغةً واصطلاحاً:

\* **الحقوق لغة:** جمع حق، الحاء والقاف أصل واحد، وهو يدل على إحكام الشيء وصحته، فالحق نقيض الباطل، وحق الشيء: وجب وثبت، وأحقه: أوجبه وأثبتته، ولهذا يقال لمرافق الدار: حقوقها<sup>(1)</sup>. ومن أسماء الله الحقُّ، وهو: الموجود

(1) إسماعيل بن حماد الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط4، 1230م، م4، ص:1447.

حقيقة المتحقق وجوده وإلهيته<sup>(1)</sup>. وعليه فالحقُّ في باب الأخبار هو الثابت المحكم الصحيح، والذي يناسب بحثنا من هذه المفردات أنَّ الحقوق هي: الواجبات الصحيحة المحكمة.

\* **الحقوق اصطلاحاً:** عرفت بأنها: مقدار الحرية المعطاة للفرد، وقيل: مجموعة القوانين الإلزامية التي تنظم حياة الدول بشكل تبعد معها ويلات الحروب، والأزمات السياسية<sup>(2)</sup>.

\* **تعريف الواجب لغة:** يُعرّف الواجب بالإنجليزية (Duty) في اللغة العربية بأنه اللزوم، فقول **وَجَبَ الشيءُ** يعني: لَزِمَ وثبت، وفي القاموس: "وَوَجَبَ يَجِبُ وَجْبَةً: سَقَطَ، وَالشَّمْسُ وَجِبًا وَوَجُوبًا: غَابَتْ، وَالْعَيْنُ: غَارَتْ"<sup>(3)</sup>.

\* **تعريف الواجب اصطلاحاً:** أمّا اصطلاحاً فُيُعرّف على أنّه أيّ شيء يُطلب من الفرد القيام به أو يكون من المتوقع القيام به بدافع من الالتزام الأخلاقي أو القانوني، والواجب: ما يُعاقب على تركه"<sup>(4)</sup>.

\* **التعريف بوثيقة المدينة<sup>(5)</sup>.**

**الوثيقة لغة:** من وثق يثقُّ، فهو واثق، والمفعول: موثوق، ووثيق، والوثيق: المحكم، تقول: أوثقته إيثاقاً ووثاقاً، والوثاق: الحبل، والوثيقة في الأمر: إحكامه

---

أبو الفيض، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د. ت. م. 15، ص: 142.

<sup>(1)</sup> ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، المكتبة العلمية - بيروت، 1202م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي) م 1، ص: 418.

<sup>(2)</sup> عاصم إسماعيل كنعان وآخرين، حقوق الإنسان في وثيقة المدينة، نشر مجلة جامعة الأنبار العدد الثاني 1711، ص: 102.

<sup>(3)</sup> الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، م 1، ص: 232.

<sup>(4)</sup> مصطفى، إبراهيم الزيات، أحمد عبد القادر، حامد النجار، محمد. د. ت. المعجم الوسيط، مجمع اللغة بالقاهرة، الناشر، دار الدعوة، ص: 53.

<sup>(5)</sup> عائشة عبد الله الزهراني، وآخرون حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية (صحيفة المدينة أنموذجاً)، مرجع سابق.

حقوق الآخر وواجباته في الحضارة العربية الإسلامية: قراءة تحليلية في وثيقة المدينة

والأخذ بالثقة، والجمع وثائق، والميثاق: من المواثقة والمعاهدة<sup>(1)</sup>. فهي إذن: المعاهدة المحكمة الأكيدة، التي لا يجوز نقضها ومخالفة مقتضاها. والمدينة: مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، والمراد بوثيقة المدينة: الوثيقة الموقعة في المدينة بين رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن سكن المدينة من اليهود وغيرهم<sup>(2)</sup>.

ووثيقة المدينة اصطلاحاً: هي وثيقة كتبها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار، وأدع فيه يهود وعاهدهم، وأقرهم على دينهم وأموالهم، وشرط لهم، واشترط عليهم<sup>(3)</sup>.

المبحث الأول: مفهوم الآخر في الحضارة العربية الإسلامية:

يقصد بالآخر في السياق الإسلامي غير المسلمين الذين عاشوا في ظل الدولة الإسلامية، سواء كانوا من أهل الكتاب (اليهود والنصارى) أو غيرهم. وقد قدم الإسلام إطاراً قانونياً وأخلاقياً لضمان حقوقهم والتزاماتهم، كما يتضح في صحيفة المدينة.

فمفهوم "الآخر" يُعد من القضايا المحورية في الفكر الإنساني، حيث يعكس نظرة المجتمع إلى من يختلف عنه دينياً، ثقافياً، أو عرقياً. وفي سياق الحضارة العربية الإسلامية، حظي هذا المفهوم بأهمية خاصة، نظراً لطبيعة التعدد الديني والعنقي الذي تميزت به الدولة الإسلامية عبر العصور.

فالإسلام انطلق من رؤية إنسانية عالمية، حيث أكد على كرامة الإنسان بغض النظر عن معتقداته، كما ورد في قوله تعالى: "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ"<sup>(4)</sup>. وقد

---

(1) الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت، م5، ص:171.

(2) عاصم إسماعيل كنعان وآخرين، حقوق الإنسان في وثيقة المدينة، مجلة جامعة الأنبار العدد الثاني 1711، ص:104.

(3) عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، 1255 م، ص:571.

(4) (الإسراء: 70)

تجسد هذا المفهوم في العديد من المبادئ الإسلامية التي رسخت حقوق غير المسلمين، مثل مبدأ "لا إكراه في الدين"<sup>(1)</sup>، ووجوب العدل حتى مع المخالفين، كما جاء في الآية: "وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا"<sup>(2)</sup>.

وصحيفة المدينة، التي وضعها النبي محمد ﷺ بعد الهجرة، تعتبر أول وثيقة سياسية واجتماعية تنظم العلاقة بين المسلمين وغيرهم ضمن إطار مجتمع مدني. فقد نصت الصحيفة على الاعتراف بحقوق اليهود وغيرهم، مع تأكيد مفهوم المواطنة المشتركة، حيث جاء فيها: "وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم"، مما يعكس روح التعايش الديني والتعددية. والفقه الإسلامي تعامل مع مفهوم "الآخر" وفق تصنيفات متعددة، حيث قُسم غير المسلمين إلى أهل ذمة، ومعاهدين، ومستأمنين، ولكل فئة حقوقها وواجباتها. وقد وضع الفقهاء ضوابط واضحة لضمان حسن التعامل مع غير المسلمين، مثل تحريم الاعتداء عليهم، وحماية أماكن عبادتهم، وحقهم في ممارسة شعائرهم الدينية بحرية.

أما في الحضارة العربية الإسلامية فقد ساهمت رؤية الإسلام المنفتحة تجاه "الآخر" في ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، حيث شهدت المدن الإسلامية الكبرى مثل بغداد، وقرطبة، ودمشق، تعايشاً بين مختلف الأديان والثقافات، ما أدى إلى تبادل معرفي وثقافي ثري. فقد برز علماء من غير المسلمين، مثل الطبيب النصراني حنين بن إسحاق، والفيلسوف اليهودي موسى بن ميمون، الذين كان لهم دور بارز في نهضة العلوم الإسلامية. وفي العصر الحديث، يواجه مفهوم "الآخر" في المجتمعات الإسلامية تحديات عديدة، تتعلق بتأويلات متشددة، وصراعات ثقافية وسياسية. ومع ذلك، فإن العودة إلى القيم الإسلامية الأصيلة

(1) (سورة البقرة: 256)

(2) (سورة المائدة: 8)

حقوق الآخر وواجباته في الحضارة العربية الإسلامية: قراءة تحليلية في وثيقة المدينة

التي تعزز التعددية والتسامح، تمثل مفتاحاً لإعادة إحياء روح التعايش التي كانت سائدة في العصور الإسلامية المزدهرة.

من هنا يُظهر استقراء تاريخ الحضارة العربية الإسلامية أن مفهوم "الآخر" لم يكن مفهوماً إقصائياً، بل على العكس، قام الإسلام على مبادئ العدل والتعايش. واليوم، يُعد استلهام هذا الإرث ضرورة لتعزيز الحوار بين الثقافات، وبناء مجتمعات أكثر انفتاحاً وتسامحاً.

### المبحث الثاني: صحيفة المدينة كإطار قانوني واجتماعي

وُضعت صحيفة المدينة عقب الهجرة النبوية إلى المدينة المنورة، وكانت بمثابة عقد اجتماعي يضمن التعايش السلمي بين مختلف الطوائف. وقد ركزت على مفهوم المواطنة الذي يقوم على عنصرين "انتماء إلى الاقليم، ووفاء بالتزام"<sup>1</sup>. فقد نقلت المتساكنين من نظام الأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة إلى نظام الأمة الواحدة، كما عملت على تنظيم حكم الدفاع ضد أي عدوان خارجي، وتوفير الأمن الداخلي لجميع المتعاقدين، وكفالة الحقوق، والحرية، والأخذ بمبدأ التكافل الاجتماعي، وتحقيق مبدأ التسامح الديني المفضي إلى التعايش السلمي، والتعاون بين الأفراد، والقضاء على الطبقية والعنصرية والطائفية، وعملت على سيادة العدل والمساواة في الحقوق والواجبات العامة أمام القانون، وغيرها من المبادئ والقيم الإنسانية<sup>(2)</sup> النبيلة التي لم يعرفها العالم إلا منذ قرنين تقريباً. وفي هذا المجال يقول جيورجيو المستشرق الروماني: «يحيي هذا الدستور (أي دستور المدينة) على اثنين وخمسين بنداً، كلها من رأي رسول الله. خمسة وعشرون منها خاصة بأمور المسلمين، وسبعة وعشرون مرتبطة بالعلاقة بين المسلمين وأصحاب الأديان الأخرى، ولاسيما اليهود وعبدة الأوثان. وقد دُوّن هذا الدستور بشكل يسمح لأصحاب الأديان الأخرى بالعيش مع المسلمين بحرية، ولهم أن يقيموا

<sup>(1)</sup> محمد كمال الدين امام، حق المواطنة: قراءة معاصرة في دستور المدينة، م21، 1997، ص:8

<sup>(2)</sup> عمرو عثمان، دستور المدينة : قراءة في تاريخ نص، مجلة أسطورة للدراسات التاريخية، 2016،

شعائرتهم حسب رغبتهم، ومن غير أن يتضايق أحد الفرقاء. وضع هذا الدستور في السنة الأولى للهجرة، أي عام 623م. ولكن في حال مهاجمة المدينة من قبل عدو عليهم أن يتحدوا لمجاهته وطرده»<sup>(1)</sup>.

وهنا من المناسب طرح نص ميثاق صحيفة المدينة بالتفصيل<sup>(2)</sup>:  
بسم الله الرحمن الرحيم.

هذا كتاب من محمد النبي الأمي بين المؤمنين والمسلمين من المهاجرين من الأنصار، ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم وأهل مدينة يثرب. إنهم أمة واحدة من دون الناس.

المهاجرون من قريش على ريعتهم يتعاقلون بينهم، وهم يقدون عانيهم بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وبنو عوف على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، كل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وبنو ساعدة على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وبنو الحارث على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وبنو جشم على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وبنو النجار على ريعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

---

<sup>(1)</sup> الشيخ، ممدوح، مدخل إلى ثقافة قبول الآخر: رؤية إسلامية. المركز الدولي للدراسات والاستشارات والتوثيق. ط3، 2018، مؤرشف من الأصل في 2019/12/9.

<sup>(2)</sup> عبد الملك بن هشام بن بن ايوب الحميري، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا و ابراهيم اليباري وعبد الحفيظ الشبلي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ط2، 1955، ج1، ص: 501.

حقوق الآخر وواجباته في الحضارة العربية الإسلامية: قراءة تحليلية في وثيقة المدينة

وبنو عمرو بن عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وبنو النبيت على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وبنو الأوس على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة منهم تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين.

وإن المؤمنين لا يتركون مُفْرَحًا بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل.

وأن لا يحالف مؤمن مولى مؤمنٍ دونه.

وإن المؤمنين المتقين على من بغى منهم، أو ابتغى دسيعة ظلم أو إثم أو عدوان أو فساد بين المؤمنين، وإن أيديهم عليه جميعاً، ولو كان ولد أحدهم.

ولا يقتل مؤمن مؤمناً في كافر.

ولا ينصُر كافرًا على مؤمنٍ.

وإن ذمة الله واحدة، يجير عليهم أدناهم.

وإن المؤمنين بعضهم

موالي بعض دون الناس.

وإنه من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة، غير مظلومين ولا متناصرين عليهم.

وإن سلّم المؤمنين واحدة، لا يسأل مؤمن ن دون مؤمنٍ في قتالٍ في سبيل الله إلا على سواءٍ وعدلٍ بينهم.

وإن كل غازية غزت معنا يعقب بعضها بعضاً.

وإن المؤمنين ي بئ بعضهم على بعض بما نال دماءهم في سبيل الله.

وإن المؤمنين المتقين على أحسن

هدى وأقومه.

وإنه لا يجير مشرك مألًا لقريش ولا نفسًا، ولا يحول دونه على مؤمنٍ.

وإنه من اعتبط مؤمنًا قتلاً عن بينة فإنه قود به إلا أن يرضى ولي المقتول.

وإن المؤمنين عليه كافة، ولا يحل لهم إلا قيام عليه.

وإنه لا يحل لمؤمنٍ أقر بما في هذه الصحيفة وأمن بالله واليوم الآخر أن ينصُر مُخْ دثاً ولا يؤويه، وأنه من نصره أو آواه فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة، ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل .

وإنكم مهما اختلفتم فيه من شيءٍ فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد صلى الله عليه وسلم.

وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين.

وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، مواليتهم وأنفسهم، إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته.

وإن ليهود بني النجار مثل ما ليهود بني عوف.

وإن ليهود بني الحارث مثل ما ليهود بني عوف.

وإن ليهود بني ساعدة مثل ما ليهود

بني عوف.

وإن ليهود بني جشم مثل ما ليهود بني عوف.

وإن ليهود بني الأوس مثل ما

ليهود بني عوف.

وإن ليهود بني ثعلبة مثل ما ليهود بني عوف، إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته.

وإن جفنة بطن من ثعلبة كأنفسهم.

وإن لبني الشطيبة مثل ما ليهود بني عوف.

وإن البر دون الإثم لا يكسب إلا على نفسه.

وإن موالي ثعلبة كأنفسهم.

وإن بطانة يهود كأنفسهم.

وإنه لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد صلى الله عليه وسلم.

وإنه لا ينحجز على ثأر جرح.

وإنه من فتك فبنفسه فتك وأهل بيته، إلا من ظلم، وإن الله على أبر هذا.

حقوق الآخر وواجباته في الحضارة العربية الإسلامية: قراءة تحليلية في وثيقة المدينة

وإن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم.  
وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة.  
وإن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم.  
وإنه لم يَأْثَمْ امرؤٌ بحليفه.  
وإن النصر للمظلوم.  
وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين.  
وإن يثرب حرامٌ جوفها لأهل هذه الصحيفة.  
وإن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم.  
وإنه لا تَجُأْرُ حرمةٌ إلا بإذن أهلها.  
وإنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده، فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم.  
وإن الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره.  
وإنه لا تَجَارُ قريشٌ ولا من نصرها.  
وإن بينهم النصر على من دهم يثرب.  
وإذا دعوا إلى صلح يصلحونهم ويلبسونه فإنهم يصلحونهم ويلبسونه، وإنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك فإنه لهم على المؤمنين، إلا من حارب في الدين، على كل أناس حصتهم من جانهم الذي قبلهم.  
وإن يهود الأوس مواليهم وأنفسهم على مثل ما لأهل هذه الصحيفة، مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة.  
وإن البر دون الإثم، لا يكسب كاسبٌ إلا على نفسه.  
وإن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره.  
وإنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالمٍ وآثمٍ.  
وإنه من خرج آمن، ومن قعد آمن بالمدينة، إلا من ظلم أو آثم.  
وإن الله جار لمن بر واتقى، ومحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

هذا نص الوثيقة كما عند ابن إسحاق، وقد ذكر نص هذه الوثيقة ابن زنجويه في كتابه الأموال كما ذكرها ابن إسحاق، مع بعض الخلافات في بعض الكلمات<sup>(1)</sup>. لقد كتبت هذه الوثيقة بشكل جمل او فقرات قصيرة، بسيطة التركيب، كثيرة التكرار، كلماتها وتعبيراتها تلائم ذلك العصر الذي كتبت فيه<sup>(2)</sup>. كما ان الوثيقة تضمنت كذلك بيان السلطات الحاكمة في المدينة. حيث نصت على: (وانه لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد ﷺ)<sup>(3)</sup>. كما احتوت الوثيقة على مبادئ دستورية وبيان حقوق المحكومين وهذه ايضا اشارة دالة على تطابقها مع المفهوم الحديث للدساتير في عصرنا الحالي، انطلاقاً من هنا تعتبر صحيفة المدينة وثيقة قانونية واجتماعية فريدة في التاريخ الإسلامي<sup>(4)</sup>، كونها أول دستور مكتوب ينظم شؤون مجتمع متعدد الأعراق والديانات في المدينة المنورة بعد هجرة النبي محمد ﷺ إليها. وقد أرسيت هذه الصحيفة مبادئ العيش المشترك، والحقوق والواجبات بين مختلف الفئات، مما جعلها نموذجاً مبتكراً للتعايش السلمي وبناء الدولة على أسس عادلة. وتاريخ هذه الوثيقة هو السنة الأولى من الهجرة، وأطرافها من جهة اليهود: بنو النضير، وبنو قينقاع، وبنو قريضة. وهي وإن كان في سندها كلام، إلا أن مضمونها متفق عليه وفي حكم المتواتر، كما قال ابن القيم في أحكام أهل الذمة<sup>(5)</sup>. وكان اليهود في المدينة قبل الأوس والخزرج.

---

(1) ابن زنجويه، أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الأزدي (ت 251هـ)، الأموال، تحقيق: شاکر ذيب فياض، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، سنة 1986م، ج2، ص: 466 وما بعدها.

(2) صالح احمد العلي، تنظيمات الرسول الادارية في المدينة، مجلة المجمع العلمي العربي، العدد 17، 1969، ص: 51.

(3) ابن هشام، السيرة النبوية، ج2، ص: 147.

(4) ابن هشام، السيرة النبوية، ج2، ص: 147 وما بعدها.

(5) محمد بن أبي بكر بن أيوب، أحكام أهل الذمة، تحقيق: يوسف بن أحمد البكري - شاکر بن توفيق العاروري، رمادي للنشر - الدمام، ط1، 1220، (1474/8).

حقوق الآخر وواجباته في الحضارة العربية الإسلامية: قراءة تحليلية في وثيقة المدينة

أولاً: الإطار القانوني لصحيفة المدينة<sup>(1)</sup>.

## 1. تنظيم العلاقة بين المسلمين واليهود والمشركون:

حيث بعد أن استقر النبي ﷺ، في المدينة، كتب كتاباً أراد به تنظيم العلاقات بين تركيبة سكان المدينة غير المتجانسة، المتمثلة في فئتين: الفئة الأولى تمثلت بالمسلمين من الأنصار والمهاجرين، والفئة الثانية تمثلت بغير المسلمين من الأوس والخزرج وكذلك اليهود<sup>(2)</sup>.

والمعروف أن وضع دستور جديد في أي دولة كانت، يتم من خلال سلطة سياسية يطلق عليها بالسلطة المؤسسة<sup>(3)</sup>، وتكون هذه السلطة ممثلة عن جميع الفاعلين السياسيين فيها. فهل هذا ما حصل أثناء وضع وثيقة المدينة؟

الجواب هو بالإيجاب، حيث أنه "بمجرد وصول النبي ﷺ إلى المدينة المنورة عقد مجلساً كبيراً ضم الأنصار ورؤساء المهاجرين في بيت أنس بن مالك رضي الله عنه، حيث تم فيه مداولة الأحكام والأسس القانونية لعملية المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار. وقد تم تعيين المواد 1-23 من صحيفة المدينة وتم تدوينها في الاجتماع، أي تسجيل العلاقات الإجتماعية والقانونية للمجتمع المسلم الناشئ. بعد ذلك قام الرسول ﷺ وسلم بمشاورات عديدة مع زعماء وممثلي الجماعات غير الإسلامية من اليهود والمشركون، وكان ذلك في بيت الحارث، حيث تم التفاهم على المبادئ الأساسية لدولة المدينة المنورة الجديدة، وكان ذلك بمثابة الدستور الجديد للدولة، وهذا الدستور هو وثيقة المدينة المنورة. والجدير بالذكر أن هذين

<sup>(1)</sup> مغديد كريم طه وكاوان إسماعيل إبراهيم وعدنان عبدالله رشيد، وثيقة المدينة (دراسة فقهية تحليلية في ضوء القانون الدستوري) منشور على موقع

<https://www.zanayan.org/partuk/WATHEQA>

<sup>(2)</sup> خديجة خيري وعبدالكريم خيري، وثيقة المدينة ودورها في تحقيق التعايش السلمي بين مكونات المجتمع المدني، مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين، العدد 2-53، المجلد 14، 2019، ص5.

<sup>(3)</sup> د. فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975، ص660. وكذلك رمزي الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستوري، ط1، منشورات جامعة الكويت، الكويت، 1972، ص659.

الاجتماعيين المهمين قد سارا في جو من الحوار الحر والهادئ. فقد طرح ممثلو كل القبائل انشغالاتهم وهواجسهم ومطالبهم، وبعد الأخذ والرد والنقاش الطويل، استطاع النبي الوصول إلى كلمة سواء، كانت بمثابة الإطار المشترك الذي دونت بموجبه مواد الوثيقة في ما بعد" (1). يمكن القول هنا بأنها وثيقة أصلية، وغير مزورة(2).

- نصت الصحيفة على أن جميع سكان المدينة يشكلون "أمة واحدة"، رغم اختلافهم في الدين، مما أسس لمفهوم المواطنة المبكرة.
- أقرت الصحيفة حقوق اليهود في البقاء على دينهم، وممارسة شعائرهم بحرية، طالما التزموا بالسلم وعدم الخيانة(3)
- كان الالتزام بالصحيفة إلزاميًا لجميع الأطراف، مما جعلها بمثابة عقد قانوني يفرض الالتزامات ويضمن الحقوق.

## 2. العدالة وحل النزاعات:

- نصت الصحيفة على أن النبي محمد ﷺ هو المرجع في الفصل بين النزاعات، مما وضع حجر الأساس لنظام قضائي يعتمد على التحكيم العادل.
- تضمنت الصحيفة مبدأ المسؤولية الجماعية، حيث كان أفراد القبائل مسؤولين عن أفعال أفرادهم، مما عزز مفهوم العدالة والمساءلة(4).

## 3. الأمن والدفاع المشترك

---

<sup>1</sup> ( علي عدلاوي، أسس التعايش السلمي في ضوء وثيقة المدينة المنورة، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد 1، 2010، ص85.

<sup>2</sup> ( محمود محمد علي، أبعديات المواطنة في وثيقة المدينة المنورة، بحث نشر على موقع مركز نقد وتنوير في 8 سبتمبر، 2021

<https://tanwair.com/author/mahmoud-muhammad-ali>

<sup>3</sup> ( محمد بن أبي بكر بن أيوب، احكام اهل الذمة ، المصدر السابق، ج3، ص: 1159

<sup>4</sup> ( عائشة عبد الله الزهراني، وآخرون، حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية مرجع سابق.

حقوق الآخر وواجباته في الحضارة العربية الإسلامية: قراءة تحليلية في وثيقة المدينة

- كانت المدينة المنورة الدولة، معروفة الحدود جغرافياً. فقد أرسل النبي محمد ﷺ أصحابه ليثبتوا أعلاماً على حدودها من جميع الجهات (1). من هنا يجب أن تكون لهذه الدولة مواطنين، بغض النظر عن عقائدهم وأصولهم فهم يجب أن ينتموا لهذه الدولة. لذلك فرضت الصحيفة مبدأ الدفاع المشترك عن المدينة ضد أي اعتداء خارجي، وألزمت جميع الأطراف بالمشاركة في الدفاع، بغض النظر عن انتمائهم الديني أو العرقي.

- منعت الصحيفة التحالف مع العدو أو التعاون معه ضد أي طرف من داخل المدينة، مما أسس لمفهوم السيادة والاستقلال السياسي.

ثانياً: الإطار الاجتماعي لصحيفة المدينة

1. التسامح الديني والتعايش (2).

- ضمنت الصحيفة حرية المعتقد للجميع، مما جعلها نموذجاً مبكراً لمبدأ التسامح الديني في المجتمعات متعددة الطوائف.

- أكدت أن العلاقات بين المكونات المختلفة يجب أن تقوم على الاحترام المتبادل وعدم الإكراه في الدين.

2. التكافل الاجتماعي والمسؤولية الجماعية (3).

- ألزمت الصحيفة جميع الجماعات بمساعدة بعضها البعض في حال وقوع أي كارثة أو اعتداء.

- عززت مبدأ العدل الاجتماعي، حيث لم تفرق في الحقوق والواجبات بين سكان المدينة على أساس العرق أو الدين.

من هنا تُعد صحيفة المدينة نموذجاً رائداً في التشريع الإسلامي، حيث سبقت الكثير من الدساتير الحديثة في تنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع على

(1) كامل سلامة الدقس، دولة الرسول ﷺ من التكوين إلى التمكين، ط1، دار عمار، عمان، 1994، ص411.

(2) ابن هشام، السيرة النبوية، ج2، ص: 147.

(3) أكرم ضياء العمري: السيرة النبوية الصحيحة، مكتبة العلوم والحكم، 1415 - 1994، د.ت. ط6، ص: 121.

أسس العدل والمواطنة. وقدمت نموذجًا لمجتمع متماسك يقوم على الاحترام المتبادل، وسيادة القانون، مما يجعلها مرجعًا تاريخيًا هامًا في دراسة الأنظمة القانونية والاجتماعية.

المبحث الثالث: حقوق الآخر في الحضارة العربية الإسلامية وفقًا لصحيفة المدينة

تُعد صحيفة المدينة، من أوائل الوثائق الدستورية التي أرست أسس التعايش السلمي بين مختلف فئات المجتمع. وقد شكلت هذه الصحيفة نموذجًا متقدمًا لاحترام حقوق "الآخر" في الحضارة العربية الإسلامية، سواء كان الآخر دينيًا، عرقيًا، أو ثقافيًا. ففي سياق الصحيفة<sup>(1)</sup>، يمكن تعريف "الآخر" بأنه كل من لا ينتمي إلى الجماعة الإسلامية الناشئة، ويشمل:

- اليهود: الذين كانوا يشكلون جزءًا مهمًا من سكان المدينة ولهم كياناتهم المستقلة.

- المشركون: الذين لم يدخلوا في الإسلام بعد، ولكنهم كانوا جزءًا من المجتمع.

- القبائل غير المسلمة: التي تعايشت مع المسلمين في إطار النظام الجديد.

من هنا كفلت صحيفة المدينة حقوق للآخر في المدينة المنورة بعد

وصول النبي محمد عليه الصلاة والسلام الى المدينة اهمها:

- الحق في المواطنة والانتماء للمجتمع<sup>(2)</sup>، حيث أكدت الصحيفة أن سكان

المدينة، رغم اختلاف أديانهم وأعراقهم، يشكلون "أمة واحدة من دون الناس"،

مما يعني الاعتراف بحقوق المواطنة لجميع الأطراف<sup>(3)</sup>. ولم يكن هناك تمييز على

أساس ديني فيما يتعلق بحق السكن والتنقل داخل المدينة.

<sup>(1)</sup> محمود محمد علي، أبعديات المواطنة في وثيقة المدينة المنورة، مرجع سابق.

<sup>(2)</sup> عائشة عبد الله الزهراني، وآخرون، حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية مرجع سابق.

<sup>(3)</sup> ابن هشام، السيرة النبوية، ج2، ص: 147

حقوق الآخر وواجباته في الحضارة العربية الإسلامية: قراءة تحليلية في وثيقة المدينة

- حرية الاعتقاد والدين، اذ نصت الصحيفة على أن لليهود "دينهم وللمسلمين دينهم"، مما يشير إلى ضمان حرية المعتقد وعدم الإكراه في الدين. ولم تُجبر أي جماعة على تغيير معتقداتها أو طقوسها الدينية.

- الحماية القانونية والأمن، فالصحيفة التزمت بحماية جميع المكونات المجتمعية من أي اعتداء، حيث ورد فيها: "وأن بينهم النصر على من دهم يُثرب"، أي أن الجميع ملزمون بالدفاع المشترك عن المدينة. منعت أي ظلم أو اضطهاد ضد أي فئة داخل المجتمع.

- الحق في العدل والمساواة أمام القانون، فقد نصت الصحيفة على مبدأ العدالة للجميع، بغض النظر عن الدين أو العرق، فجاء فيها: *وإنه من فتك فبنفسه فتك وأهل بيته إلا من ظلم*، مما يعني أن الفرد مسؤول عن أفعاله، وأن الجماعة ليست مسؤولة عن جرائم الفرد، وهو مبدأ قضائي متقدم. ويقصد من هذا المبدأ أن العقوبة والمسؤولية لا تنال إلا شخص المحكوم عليه (سواء كان فاعلاً أو شريكاً) فلا تمتد إلى غيره من أفراد أسرته أو أقاربه<sup>(1)</sup>. قال الشافعي في الأم: "لا أعلم أحداً من العلماء مخالفاً على أن النبي صلى الله عليه وسلم هادن يهود خيبر عند مجيئه للمدينة، فشملمهم ما شمل المسلمين من التمتع بجميع الحقوق حتى نقضوا عهدهم"<sup>(2)</sup>.

- الحق في التحالفات والعلاقات الاقتصادية، سمحت الصحيفة للجماعات غير المسلمة بأن تحتفظ بعلاقاتها وتحالفاتها التجارية والاجتماعية ضمن إطار احترام النظام العام. لم تُفرض ضرائب خاصة على غير المسلمين، بل سُمح لهم بالمساهمة في الدفاع عن المدينة دون إجبارهم على القتال.

المبحث الرابع: واجبات الآخر وفقاً لصحيفة المدينة

<sup>(1)</sup> جمال ابراهيم الحيدري، علم العقاب الحديث، بيت الحكمة، بغداد، 2009، ص 77.

<sup>(2)</sup> مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، تصدر عن منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، ع 13، ص: 216.

وُضعت صحيفة المدينة لتنظيم العلاقة بين المهاجرين والأنصار وسكان المدينة من اليهود والقبائل الأخرى، والعرب المشركون، ويتألف المسلمون من المهاجرين والأنصار الذين يتألفون بدورهم من الأوس والخزرج، وهو ما يمثل نسيجاً غريباً ومخالفاً لتقاليد العرب وأعرافهم في ذلك الوقت في الجزيرة العربية<sup>(1)</sup>.

ولم تقتصر الصحيفة على منح الحقوق فقط، بل ألزمت جميع الأطراف بواجبات محددة تضمن الاستقرار والتعايش السلمي. فرضت على الآخر مجموعة من الواجبات التي تكفل حقوق الجميع وتضمن العدل والتعاون. لم تكن الصحيفة مجرد اتفاق لحفظ السلام، بل كانت نموذجاً لإدارة مجتمع متنوع دينياً وعرقياً بطريقة حديثة ومتوازنة، ما جعلها من أقدم الوثائق القانونية التي تناولت التعددية بشكل منظم.

كان الهدف منها هو تحقيق العدل والمساواة، وفي الوقت نفسه فرض الالتزامات على الجميع لضمان الأمن والسلم الاجتماعي. فالواجبات التي فرضتها صحيفة المدينة على الأخر اهمها:

- الالتزام بالسلم وعدم التحالف مع العدو، فقد نصت الصحيفة على أن جميع الفئات ملزمة بعدم التحالف مع أعداء الدولة الإسلامية. جاء في الصحيفة: "وأنه لا يجير مشرك مألأ لقريش ولا نفساً ولا يحول دونه على مؤمن"، وهذا يعني أنه لا يجوز لأي طرف حماية أعداء المسلمين أو التعاون معهم ضد الدولة. من هنا كان اليهود ملزمين بعدم مساعدة أعداء المسلمين، وقد تم التأكيد على ذلك فيما جاء في أحد بنود الصحيفة: "وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم إلا من ظلم وأثم فإنه لا يهلك إلا نفسه وأهل بيته"، مما يعني أن الالتزام بالسلم وعدم الخيانة كان شرطاً أساسياً في التعايش المشترك.

(1) - الدكتور على جمعة: وثيقة المدينة ودستور المواطنة.. مقال منشور بتاريخ. Jan 15, 2011

حقوق الآخر وواجباته في الحضارة العربية الإسلامية: قراءة تحليلية في وثيقة المدينة

المساهمة في الدفاع عن المدينة الوطن لجميع مكوناته ، فقد كانت حماية المدينة مسؤولية جماعية، وقد نصت الصحيفة على أن كل طرف مسؤول عن الدفاع عن مجتمعه، فجاء فيها: "وإن يهود بني عوف ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين"، وهذا يوضح أن المجموعات غير المسلمة كانت مطالبة بالمساهمة في الدفاع عن المدينة من أي هجوم خارجي، ولو من خلال الدعم المالي كما حفظت تلك الوثيقة المحمدية حقوق غير المسلمين المالية والاقتصادية، فجاء فيها: "وإنّ على اليهود نفقاته، وعلى المسلمين نفقاتهم"<sup>(1)</sup>، وأشركهم في المسؤولية والمواطنة والدفاع عن وطنهم فقال: «إنّ بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة وأنّ بينهم النصح والنصيحة، والبرّ دون الإثم، وإنّهم لم يأثم امرؤ بحليفه، وإنّ النصر للمظلوم، وإنّ اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين»<sup>(2)</sup>.

- احترام سلطة الدولة والاحتكام إلى القضاء، فالصحيفة نصت على أن جميع النزاعات يجب أن تُحل وفقاً للقضاء العادل، حيث جاء فيها: "وأن ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده، فإنّ مردّه إلى الله وإلى محمد رسول الله"، مما يعني أن الجميع، بغض النظر عن دينهم، مطالبون بالالتزام بالتحكيم الإسلامي في القضايا الكبرى التي تهدد الأمن العام.

- الالتزام بالعدالة وعدم الظلم ، كان مطلوباً من الجميع عدم الظلم أو الاعتداء، وجاء في الصحيفة: "وأنه لا يحل لمؤمن أقرّ بما في هذه الصحيفة وآمن بالله واليوم الآخر أن ينصر محدثاً ولا يؤويه، وأنه من نصره أو آواه فإنّ عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة، ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل"، مما يعني أن أي طرف يخالف بنود الصحيفة أو يساعد في نشر الفتنة سيُحاسب على ذلك.

(1) ابن هشام، السيرة النبوية، ج2، ص: 147

(2) محمود محمد علي، أبجديات المواطنة في وثيقة المدينة المنورة، مرجع سابق.

- التعاون الاجتماعي والمساعدة المتبادلة، كان على كل فئة مساعدة الأخرى في حالات الطوارئ والكوارث، فجاء في الصحيفة: "وأن بينهم النصر على من دهم يثرب"، أي أن الجميع ملزمون بالتعاون لمواجهة أي خطر يهدد استقرار المدينة. من هنا كان لهذه الواجبات أثر كبير في بناء مجتمع مستقر حيث ساهمت هذه الالتزامات في الحد من النزاعات الداخلية وترسيخ مبدأ الأمن المشترك. ومنعت أي طرف من أن يكون مصدر فوضى أو تهديد للآخرين، مما جعل المدينة نموذجًا ناجحًا للتعايش السلمي. ومهدت الصحيفة لمبدأ "العقد الاجتماعي"، حيث كان على الجميع الالتزام بحقوق وواجبات متساوية لضمان الاستقرار.

#### المبحث الخامس: تأثير صحيفة المدينة على النظم القانونية اللاحقة

ظل النبي ﷺ ثلاثة عشر عاما يدعو إلى الإسلام حتى هيا لله قيام دول إسلامية في المدينة المنورة، وهاجر ﷺ وأصحابه إلى المدينة فوجد فيها غير مسلمين سكنوا المدينة من قديم فممنهم من كان على شرك، ومنهم من كان من أهل الكتاب وتحديدا اليهود، ومن المعلوم أن أي دول لها أركان: شعب، وأرض، ودستور، ورئيس الدولة، فالشعب هو كل من سكن المدينة من مسلمين ويهود ومشركين، والأرض أو الوطن: المدينة المنورة، ورئيس الدولة ممثلا في شخص رسول ﷺ. بقي الدستور الذي سيحكم العلاقة بين المسلمين وغيرهم، فلم يتجه تفكير النبي ﷺ إلى رسم سياسة للإبعاد أو المصادرة والإلغاء بل قبل عن طيب خاطر وجود اليهود والوثنية وعرض على الفريقين أن يعاهدهم معاهدة الند للند على أن لهم دينهم وله دينه<sup>(1)</sup>.

أولاً: تأثير المبادئ القانونية في صحيفة المدينة على التشريعات الإسلامية اللاحقة.

لقد احتوت الوثيقة على كثيرًا من المبادئ الدستورية التي تسهم بشكل كبير في تأسيس حياة مدنية تعطي حقوقًا متساوية لكل سكان المدينة بعيدًا عن أعراقهم وأديانهم، كما يلاحظ على الوثيقة تركها الإشارة إلى الفئات المهتدة

(1) حسين مؤنس: دراسات في السيرة النبوية، الناشر الزهراء للإعلام العربي القاهرة، ط 2، ص: 128.

حقوق الآخر وواجباته في الحضارة العربية الإسلامية: قراءة تحليلية في وثيقة المدينة

لوجود السياسي الاجتماعي للدولة الإسلامية سواء من المنتمين إلى الأنا (المنافقون، والفاسقون، والمرتدون)، أو إلى الآخر الداخلي (أهل الكتاب المحاربون وغيرهم)، واقتصار الحديث على الآخر الخارجي (قريش أو غيرها)، مما يدل على المستوى المتقدم في التفكير السياسي السليم للقيادة النبوية، التي أرادت من الوثيقة أن تكون وثيقة موادعة مع الآخر الداخلي، تطميناً له بضمان حقوقه وواجباته من جهة، وتعزيزاً لثقة أفراد الجماعة المؤمنة بعضهم ببعض الآخر من جهة أخرى، لتكون الحصيلة تحصين الجبهة الداخلية للدولة الإسلامية في مواجهة الخطر الخارجي المحدق بها، وجعل نموذج الدولة الذي يبشر به المشروع السياسي الإسلامي مشروعاً جاذباً ومحفزاً للآخرين للانضمام إليه<sup>(1)</sup>.

أثرت صحيفة المدينة على التشريعات الإسلامية اللاحقة، حيث أصبحت نموذجاً لعقود الذمة والعهود التي منحت غير المسلمين حقوقهم في ظل الدولة الإسلامية. كما شكلت أساساً لفكرة المواطنة المبنية على العقد الاجتماعي بدلاً من الانتماء الديني فقط. وجوهر المواطنة يعتمد على انتماء الفرد وولائه لوطنه، وهذا يحتم أن تكون المواطنة قائمة على أساسيين جوهريين هما: المشاركة في الحكم، والمساواة بين جميع المواطنين<sup>(2)</sup>.

فصحيفة المدينة التي كانت واحدة من أقدم الوثائق الدستورية في التاريخ الإسلامي، أسست لنظام قانوني ينظم العلاقات بين مختلف الفئات داخل المجتمع الناشئ. لم تقتصر أهميتها على تنظيم شؤون المدينة في ذلك الوقت، بل امتد تأثيرها إلى النظم القانونية اللاحقة في الحضارة العربية الإسلامية، وساهمت في تشكيل المفاهيم الدستورية والسياسية التي استمرت في الدول الإسلامية المتعاقبة.

(1) خالد عليوي جواد، حقوق الآخر في ضوء وثيقة المدينة المنورة: تأصيل إسلامي لمبدأ التعايش، مجلة رسالة الحقوق، السنة الرابعة. العدد الثاني..2102 م، ص ص 154-155.

(2) حنا عيسى: الدين والمواطنة علاقة وثيقة ووطيدة، مقال منشور على موقع دنيا الوطن، بتاريخ: 3/

https://pulpit.alwatanvoice.com/articles .2014/11

فتأثير المبادئ القانونية المنطلقة من صحيفة المدينة والذي نصت عليه فرض على سكان المدينة، رغم اختلاف أديانهم وأعراقهم، ان يشكلوا "أمة واحدة"، وهذا ما شكل الأساس لمفهوم المواطنة المبكرة. كما وأثر هذا المبدأ في التشريعات التي نظمت العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين، مثل عقود الذمة التي تبنتها الدول الإسلامية لاحقاً.

فمبدأ السيادة والقانون الموحد برز جلياً عندما وضعت الصحيفة أساساً لمفهوم الدولة ذات السيادة، حيث جعلت الاحتكام إلى سلطة موحدة أمراً ضرورياً لحفظ الأمن والاستقرار. وقد تأثر بهذا المبدأ الفقهاء الذين أسسوا لاحقاً لنظرية "ولاية الإمام" وضرورة وجود قيادة سياسية قادرة على الفصل في النزاعات.

كما ان مبدأ الفصل في النزاعات والتحكيم فقد نصت الصحيفة فيه على أن المرجعية في النزاعات الكبرى تعود إلى النبي محمد ﷺ: "وأن ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله". وهذا المبدأ أصبح أساساً لنظام القضاء الإسلامي الذي اعتمد لاحقاً في الخلافة الراشدة والدول الإسلامية المتعاقبة، حيث أصبح القاضي هو المرجع في فض النزاعات وفقاً لأحكام الشريعة.

ومبدأ الأمن الجماعي والدفاع المشترك فقد فرضت الصحيفة على جميع مكونات المجتمع المساهمة في الدفاع عن المدينة ضد أي اعتداء خارجي، وهو ما تجلى لاحقاً في نظام الجهاد الدفاعي الذي تبنته الدول الإسلامية. ظهر هذا المبدأ في سياسات الدول الإسلامية التي نظمت شؤون الجيش والدفاع، مثل نظام الديوان العسكري الذي أسسه الخليفة عمر بن الخطاب.

فما داموا يتقاسمون أرض هذا الوطن، فإن عليهم جميعاً مسلمين وغير مسلمين أن يشتركوا في الدفاع عنه، جاءت في الوثيقة: (وإن عليهم النصر على من دهم يثرب وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة<sup>(1)</sup>). فكل من رضي

(1) ابن هشام، السيرة النبوية، ج2، ص: 147

حقوق الآخر وواجباته في الحضارة العربية الإسلامية: قراءة تحليلية في وثيقة المدينة

بهذا العقد الاجتماعي فإنه يجب عليه أن يسهم في الدفاع عنه مسلماً كان المواطن أو غير مسلم. كما وتحديث الصحيفة عن مبدأ حماية الحريات الدينية إذ نصت على أن "للإهود دينهم وللمسلمين دينهم"، مما أسس لمبدأ حرية الاعتقاد الذي استمر لاحقاً في الفقه الإسلامي عبر مفهوم أهل الذمة وحقوق غير المسلمين في الدولة الإسلامية<sup>(1)</sup>.

ثانياً: تأثير الصحيفة على قوانين ودساتير الدولة الإسلامية لاحقاً.

ونستفيد من ذلك أن المواطنة من خلال وثيقة المدينة المنورة أنها جاءت لترسي مبادئ العيش المشترك والوئام والمحبة والتعاون بين أتباع الأديان والأعراق المختلفة الذين يعيشون سوياً.. فأكد فيها النبي صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله على احترام "الاختلافات" ونبذ "الخلافات" وأقر التعددية الدينية وحرية الاعتقاد فجاء فيها: «للإهود دينهم وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم، إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ- أي يهلك- إلا نفسه وأهل بيته»<sup>(2)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> محمود محمد علي، أبعديات المواطنة في وثيقة المدينة المنورة، مرجع سابق.

<sup>(2)</sup> المرجع السابق

من هنا أصبحت الصحيفة نموذجًا أوليًا لعقود الذمة التي نظمت لاحقًا العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين. إذ ساهمت في ترسيخ حقوق الآخر في الحضارة العربية الإسلامية. كما رسّخت مبدأ "لا إكراه في الدين"، وهو مبدأ استمر في التعامل الإسلامي مع غير المسلمين على مدار التاريخ. وكذلك مهدت الصحيفة لفكرة التعددية الدينية والاجتماعية ضمن الدولة الإسلامية، كما ظهر لاحقًا في العهدين الأموي والعباسي.

لذلك أظهرت صحيفة المدينة كيف أن الحضارة العربية الإسلامية بُنيت على أساس العدل، والتسامح، واحترام الآخر، حتى في أوقات تأسيس الدولة. وقد كانت هذه المبادئ مصدر إلهام للكثير من النظم القانونية اللاحقة، مما يجعل الصحيفة نموذجًا فريدًا في تاريخ الدساتير العالمية.

في عهد الخلفاء الراشدين، استُخدمت مبادئ الصحيفة كأساس للعديد من السياسات الإدارية والقضائية في عهد الخلفاء الراشدين. فالخليفة عمر بن الخطاب طبّق نفس المبادئ عند تعامله مع أهل الذمة في الأراضي المفتوحة، كما في العهدة العمرية التي ضمنت حقوق النصارى في القدس.

وفي العهد الأموي، تأثر النظام الإداري الأموي بمبادئ الصحيفة، حيث سُمح لليهود والنصارى بالعيش في الدولة الإسلامية وفقًا لقوانين واضحة مستمدة من الصحيفة. واستُخدمت مبادئ الأمن الجماعي التي وردت في الصحيفة كأساس لتطوير نظام الحسبة لضبط الأمن والنظام في الأسواق والمجتمعات.

وفي العهد العباسي، تطورت مفاهيم المواطنة والإدارة المستمدة من الصحيفة، مما أدى إلى ظهور نظام الوزارة الذي ساعد في فصل السلطات بين الخليفة والوزراء والقضاة. ثم تم تطبيق مبدأ الفصل في النزاعات عبر إنشاء ديوان المظالم الذي كان مسؤولًا عن إنصاف المظلومين.

أما في الدولة العثمانية، فقد اعتمدت الدولة العثمانية على نظام "الملل"، الذي يضمن لكل طائفة دينية حكمًا ذاتيًا داخليًا، وهو مبدأ مستمد من الصحيفة التي سمحت لكل جماعة بالاحتفاظ بدينها وقوانينها الخاصة. واستُخدم

حقوق الآخر وواجباته في الحضارة العربية الإسلامية: قراءة تحليلية في وثيقة المدينة

مبدأ الدفاع المشترك في تشكيل الجيش العثماني، حيث كان جميع المواطنين مسؤولين عن حماية الدولة وفقاً لقدراتهم.

ثالثاً: تأثير الصحيفة على الفكر القانوني الحديث

كثرت في العقد الأخير من القرن العشرين الكتابات حول المواطنة بمفهومها العالمي الجديد، وتوالت في الظهور العديد من الاستراتيجيات السياسية وما يلزمها من استراتيجيات تربوية بغية تعميق قيم تربوية تجعل الأفراد أكثر تفاعلاً وانخراطاً في ذلك المفهوم الجديد للمواطنة الذي يحاول وفق المنطق الديمقراطي الغربي المعاصر- إحلال هوية جديدة وحيدة محل الهويات المختلفة المتشابكة والتي تنشأ على أساس الديانة- الجنس - العرق والطبقة الاجتماعية والنوع، وتؤكد أن "الهوية المدنية" هي الهوية الوحيدة التي تمتلك المساواة لكل المواطنين في الدولة بغض النظر عن الاختلافات السابقة؛ إذ إن الهوية المدنية مشاعة لكل المواطنين، وترتكز هذه الهوية المدنية على الالتزام الحر بمبادئ مدنية معينة، وقيم الديمقراطية التي تذوب في طياتها الاختلافات الجنسية والعرقية، بل والدينية لتصبح "الهوية المدنية" هي الرابط الذي يضم المواطنين جميعاً في نظام سياسي وحيد<sup>(1)</sup> من هنا وجب علينا انظر الى مدى مطابقة الوثيقة لمفهوم الدستور في العصر الحديث. اذ انه بحسب المفهوم الحديث للدستور فإنه يجب أن يكون دالاً على تنظيم العلاقة بين الحاكم او صاحب السلطة مع المحكومين.

ومن خلال دراسة المرحلة التي احاطت بكتابة الوثيقة بعد وصول النبي محمد ﷺ الى المدينة، نجد ان ذلك ان الهدف من وضع تلك الوثيقة كان تنظيم العلاقات المتبادلة بين اهل المدينة وبين النبي محمد ﷺ بوصفه صاحب السلطة<sup>(2)</sup> فقد ظهر تأثير صحيفة المدينة جلياً في الدساتير الحديثة في الدول

1) Joh I. Cogan and Ray Derricott, citizenship for the 21 St century an international perspective on education, Kogan page, England, 1999, pp. 103 -107.

2) احمد هاشم محمد صالح السبعواوي، عدالة رسول الله ﷺ في دستوره بالمدينة المنورة، مجلة العلوم الإسلامية، العدد 37، السنة 8، ص188.

الإسلامية، حيث استندت العديد منها في إلى مبادئ الصحيفة، مثل الحقوق المتساوية لجميع المواطنين وحماية حرية الدين والمعتقد<sup>(1)</sup>. تبنت الدول الحديثة فكرة الاحتكام إلى القضاء المستقل لحل النزاعات، كما نصت الصحيفة على ذلك.

- تأثيرها على القانون الدولي قدمت الصحيفة نموذجًا مبكرًا للتعايش السلمي بين الأديان، وهو ما أثر لاحقًا على صياغة مواثيق حقوق الإنسان التي تؤكد على احترام التنوع الديني والثقافي. كما اعتمدت بعض القوانين الدولية الحديثة على مبدأ عدم الإكراه في الدين، الذي كان جزءًا من الصحيفة.

السؤال الآن: إذا كانت نظرية العقد الاجتماعي تُعد من النظريات التي تفسر نشوء الدولة تاريخيًا، فهل يمكن اعتبار وثيقة المدينة العقد الاجتماعي الأول الذي أسس للاجتماع السياسي الإسلامي، والذي أرسى دعائمه النبي ﷺ بعد هجرته المباركة من مكة إلى يثرب؟

للإجابة على هذا التساؤل، من الضروري العودة إلى الوثيقة من حيث القواعد التأسيسية للدولة التي أرسىها والقيم المواطنة التي جسدها، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

\* مفهوم الأمة : ساهمت وثيقة المدينة في إزالة اللبس حول مفهوم الأمة، حيث قدمت تصورين له: الأول ضيق، يقوم على الانتماء الديني، والثاني واسع، يعتمد على الانتماء السياسي. فقد مثلت الجماعة المؤمنة الأمة ضمن الإطار الديني، مع إمكانية توسعها بقبول آخرين للمشروع السياسي والعقائدي للدولة الإسلامية. أما الأمة في مفهومها السياسي الأوسع، فتشمل أكثر من جماعة دينية، مما يؤدي إلى تكوين مجتمع سياسي يضم فئات ذات انتماءات دينية مختلفة. وهذا ما أكدته الفقرة "25" من الوثيقة، التي نصت على: "وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم". وقد أرسى هذا النص، في سياقها السياسي، مفهوم المواطنة كركيزة أساسية في المجتمع السياسي الإسلامي. ففي حال كان الانتماء

(1) محمود محمد علي، أبجديات المواطنة في وثيقة المدينة المنورة، مرجع سابق.

حقوق الآخر وواجباته في الحضارة العربية الإسلامية: قراءة تحليلية في وثيقة المدينة

الديني موحدًا، يتطابق مفهوم الأمة مع الوطن والدولة والمواطنة، أما إذا تعددت الانتماءات الدينية داخل الوطن الواحد، فيظل المجتمع السياسي والدولة موحدتين، مع وجود أمتين أو أكثر من الناحية الدينية، ما يجعل الأمة الواحدة في الوثيقة تعبيرًا عن مجتمع سياسي يضم عدة طوائف دينية<sup>(1)</sup>.

\* القيادة السياسية العليا في الدولة: حددت الوثيقة الجهة التي تمثل القيادة العليا للدولة الإسلامية آنذاك، من خلال التأكيد على قيادة النبي ﷺ للأمة السياسية، ورئاسته للدولة، ومرجعيتها لها. وتُعد الإشارة إلى القيادة العليا من الجوانب الحيوية التي ينبغي أن تتضمنها المواثيق الدستورية، مما يعزز القيمة الدستورية للوثيقة<sup>(2)</sup>.

\* نطاق سيادة الدولة (حدودها الجغرافية): نصت الوثيقة على أن هناك منطقة جغرافية محددة تسري فيها أحكامها، بحيث يُعد تجاوزها خروجًا عنها، والبقاء فيها خضوعًا لسلطتها. وقد أكدت الوثيقة أن الدولة الإسلامية آنذاك تمتلك أرضًا ذات حدود معروفة، والانتماء إلى مجتمعها السياسي يرتبط بالانتماء إلى هذه الأرض. كما أن قوانينها وأوامرها تسري على المقيمين فيها دون غيرهم، حتى وإن كانوا مسلمين. وكانت حدود الدولة قابلة للتوسع بانضمام آخرين إلى مشروعها السياسي والعقائدي، وهو ما يتجلى في قيام الرسول ﷺ بإرسال بعض أصحابه لتحديد معالم الدولة من الجهات الأربع<sup>(3)</sup>.

\* تنظيم الحقوق والحريات ومتطلبات الأمن: حرص النبي ﷺ من خلال وضع الوثيقة على تنظيم الحقوق والحريات وفق متطلبات الأمن والظروف الحاكمة للمجتمع السياسي في ذلك الوقت. ومن النقاط الجديرة بالاهتمام أن الوثيقة أقرت حقوقًا أساسية للآخرين، من بينها: الحق في المواطنة، وحرية الاعتقاد،

(1) خالد عليوي جباد: حقوق الآخر في ضوء وثيقة المدينة المنورة، ص 157.

(2) المرجع نفسه، ص 158.

(3) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

والمشاركة السياسية، وحرية التنقل<sup>(1)</sup>. كما أكدت على مبدأ التكافل والتضامن بين المسلمين، حيث يتحملون مسؤولية بعضهم البعض في شؤون دينهم وديناهم. أما العدل، فقد اعتبرته الوثيقة أساساً لحل النزاعات وتنظيم شؤون المسلمين، مستندةً إلى كتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ومقاصد الشريعة التي تراعي المصالح وتدرأ المفاسد. كذلك، أقرت الوثيقة حقوقاً وواجبات للمواطنين دون تمييز على أساس الدين أو القبيلة، مؤكدةً على مبدأ المساواة بين جميع أفراد الدولة في السلم والحرب. كما حددت آلية تعامل مواطني الدولة مع القوى المعادية، حيث منعت إقامة علاقات تجارية أو مالية أو شخصية مع الأعداء، حتى لو كان هناك اشتراك في الانتماء العقائدي. وأوضحت الوثيقة مفهوم المواطنة فيما يتعلق باتباع الديانة اليهودية، إذ منحتهم حقوقاً وواجبات مماثلة للمسلمين في حماية الدولة وأمنها. كما أرست مبادئ الدولة الحديثة وأسس النظام الديمقراطي، حيث جعلت المساواة بين جميع الرعايا أساساً لمفهوم المواطنة في النظم الديمقراطية، وقدّمت نموذجاً واقعياً للحرية التي لا تزال الإنسانية تسعى إليها حتى اليوم.<sup>(2)</sup>

#### خاتمة

تبرز صحيفة المدينة نموذجاً رائداً للتعددية والتعايش السلمي، حيث وضعت الأسس الأولى لاحترام الآخر وحقوقه ضمن إطار شرعي وقانوني واضح. كما أنها تؤكد أن الحضارة العربية الإسلامية لم تكن قائمة على الإقصاء، بل على التفاهم والعدالة الاجتماعية.

وقد توصل البحث إلى أن صحيفة المدينة أرست مبدأ المواطنة المتساوية بين المسلمين وغير المسلمين في إطار دولة ناشئة، حيث ضمنت لغير العرب المسلمين حقوقهم في الحماية والحرية الدينية، مقابل التزامات مشتركة

<sup>(1)</sup> خالد عليوي جواد: حقوق الآخر في ضوء وثيقة المدينة المنورة، ص 159.

<sup>(2)</sup> حامد الرفاعي: الإسلام وحقوق الإنسان وواجباته، رابطة العالم الإسلامي، السنة السادسة عشر، العدد 146 عام 1419هـ، ص 99.

حقوق الآخر وواجباته في الحضارة العربية الإسلامية: قراءة تحليلية في وثيقة المدينة

تجاه المجتمع والدولة. كما أثرت هذه الوثيقة في التشريعات الفقهية اللاحقة التي نظمت العلاقة بين المسلمين وغيرهم، مما أسهم في إرساء نموذج تعددي متسامح في الحضارة الإسلامية. ومع ذلك، يبرز هذا البحث التحديات التي واجهها تطبيق هذه المبادئ عبر التاريخ، ويدعو إلى الاستفادة منها في الخطاب المعاصر حول التعايش الديني وحقوق الإنسان. ويمكن اعتبار الصحيفة أول دستور مدني في الإسلام، و اقدم وثيقة دستورية مدونة في التاريخ<sup>(1)</sup>. حيث أرست مبادئ لا تزال تشكل حجر الأساس في الفكر القانوني والسياسي حتى اليوم.

من هنا نوصي في نهاية هذه الدراسة بما يلي:

- تعزيز الدراسات حول صحيفة المدينة، تشجيع البحث الأكاديمي حول الصحيفة لفهم أبعادها القانونية والاجتماعية وتأثيرها على الفكر السياسي الإسلامي.

- الاستفادة من مبادئ الصحيفة في التشريعات المعاصرة، يمكن الاستفادة من مبادئ العدالة والمواطنة التي رسختها الصحيفة في تطوير دساتير الدول الإسلامية لضمان حقوق جميع المواطنين.

- تعزيز ثقافة التعايش والحواريين الأديان، استخدام الصحيفة كنموذج لنشر ثقافة التسامح والتعايش بين الأديان والطوائف في المجتمعات المعاصرة.

- تضمين الصحيفة في المناهج التعليمية، تدريس صحيفة المدينة ضمن المناهج القانونية والتاريخية لتعريف الأجيال الجديدة بأسس الدولة الإسلامية الأولى وأهمية العدالة والتعددية.

---

<sup>1</sup>Jamsheed Ahmed Sayed and Arshid Iqbal Dar, First written of the world: an important document of the prophet's time: a study of dr. muhammad hamidullah's views, international journal of current advanced research, volume 6, issue 6, 2017, p. 4213.

- إجراء مقارنات بين الصحيفة والدساتير الحديثة، يمكن للباحثين إجراء دراسات مقارنة بين الصحيفة والدساتير الحديثة لتوضيح أوجه التشابه والاستفادة من التجربة التاريخية في تطوير القوانين المعاصرة.

#### المصادر والمراجع:

- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، المكتبة العلمية - بيروت، 1202م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي) م1،

- ابن زنجويه، أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الأزدي (ت 251هـ)، الأموال، تحقيق: شاكر ذيب فياض، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، سنة 1986م، ج2،

- ابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، 1255 م السيرة النبوية. تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، نشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1.

- أبو الفيض، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د. ت. م15،

- احمد هاشم محمد صالح السبعواوي، عدالة رسول الل ﷺ في دستوره بالمدينة المنورة، مجلة العلوم الإسلامية، العدد 37، السنة 8،

- إسماعيل بن حماد الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط4، 1230م، م4،

- أكرم ضياء العمري: السيرة النبوية الصحيحة، مكتبة العلوم والحكم، 1415 - 1994، د.ت. ط6،

- جمال ابراهيم الحيدري، علم العقاب الحديث، بيت الحكمة، بغداد، 2009،

- حامد الرفاعي: الإسلام وحقوق الإنسان وواجباته، رابطة العالم الإسلامي، السنة السادسة عشر، العدد 146 عام 1419هـ،

- حسين مؤنس: دراسات في السيرة النبوية، الناشر الزهراء للإعلام العربي القاهرة، ط2،

## حقوق الأخر وواجباته في الحضارة العربية الإسلامية: قراءة تحليلية في وثيقة المدينة

- حنا عيسى: الدين والمواطنة علاقة وثيقة ووطيدة، مقال منشور على موقع دنيا الوطن، بتاريخ: 2014 / 11 / 3. <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles>
- خالد عليوي جواد، حقوق الأخر في ضوء وثيقة المدينة المنورة: تأصيل إسلامي لمبدأ التعايش، مجلة رسالة الحقوق، السنة الرابعة. العدد الثاني، 2021م،
- خديجة خيري وعبدالكريم خيري، وثيقة المدينة ودورها في تحقيق التعايش السلمي بين مكونات المجتمع المدني، مجلة الدراسات العليا – جامعة النيلين، العدد 53-2، المجلد 14، 2019،
- الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د. ت. م، 5،
- رمزي الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستوري، ط1، منشورات جامعة الكويت، الكويت، 1972،
- صالح احمد العلي، تنظيمات الرسول الادارية في المدينة، مجلة المجمع العلمي العربي، العدد 17، 1969،
- عاصم إسماعيل كنعان وآخرين، حقوق الإنسان في وثيقة المدينة، مجلة جامعة الأنبار العدد الثاني 1711،
- عائشة عبد الله الزهراني، الدكتور/ محمد فتحي شحته إبراهيم دياب، حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية (صحيفة المدينة أنموذجاً)، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.
- عبد الله أحمد بن حنبل، مسند أحمد، تحقيق: شعيق الأرنبوط وعادل مرشد، وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط1، 1771م،
- عبد الملك بن هشام بن بن ايوب الحميري، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا وابراهيم الابياري وعبد الحفيظ الشبلي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ط2، 1955، ج1.
- على جمعة: وثيقة المدينة ودستور المواطنة.. مقال منشور بتاريخ 15 Jan
- علي عدلاوي، أسس التعايش السلمي في ضوء وثيقة المدينة المنورة، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد 1،

## الدكتورة هيفاء سليمان الإمام

- عمرو عثمان، دستور المدينة : قراءة في تاريخ نص، مجلة اسطرزة للدراسات التاريخية، 2016،
- فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة ،
- كامل سلامة الدقس، دولة الرسول ﷺ من التكوين الى التمكين، ط1، دار عمار، عمان، 1994،
- مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، تصدر عن منظمة المؤتمر الاسلامي بجدة، ع13،
- محمد بن أبي بكر بن أيوب، أحكام أهل الذمة، تحقيق: يوسف بن أحمد البكري - شاكر بن توفيق العاروري، رمادي للنشر - الدمام ، ط1، 1220، (1474/8).
- محمد كمال الدين امام، حق المواطنة: قراءة معاصرة في دستور المدينة، م21، 1997.
- محمود محمد علي، أبجديات المواطنة في وثيقة المدينة المنورة، بحث نشر على موقع مركز نقد وتنوير في 8 سبتمبر، 2021
- مصطفى، إبراهيم الزيات، أحمد عبد القادر، حامد النجار، محمد. د.ت. المعجم الوسيط ، مجمع اللغة بالقاهرة، الناشر: دار الدعوة.
- مغديد كريم طه وكاوان إسماعيل إبراهيم وعدنان عبدالله رشيد ، وثيقة المدينة (دراسة فقهية تحليلية في ضوء القانون الدستوري) منشور على موقع <https://www.zanayan.org/partuk/WATHEQA>
- ممدوح الشيخ، مدخل إلى ثقافة قبول الآخر: رؤية إسلامية . المركز الدولي للدراسات والاستشارات والتوثيق. ط3، 2018 مؤرشف من الأصل في 9 / 12 / 2019.
- Jamsheed Ahmed Sayed and Arshid Iqbal Dar, First written of the world: an important document of the prophet's time: a study of dr. muhammad hamidullah's views, international journal of current advanced research, volume 6, issue 6, 2017.
- Joh I. Cogan and Ray Derricott, citizenship for the 21 St century an international perspective on education, Kogan page, England, 1999,